تحت الحظر: 3

رصد الانتهاكات التي تعرض لها عمال وعاملات في القطاع الخاص

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

مقدمة:

رصد تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان 104 شكوى قُدمت من قبل عمال وعاملات في قطاعات مختلفة انتهكت حقوقهم العمالية والإدارية، خلال الفترة الواقعة من 19 آذار إلى 22 آذار من العطلة الرسمية التي أقرتها الحكومة الأردنية يوم الأربعاء الموافق 18 آذار 2020 للحد من إنتشار فيروس كورونا، قبل إعلان حظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة.

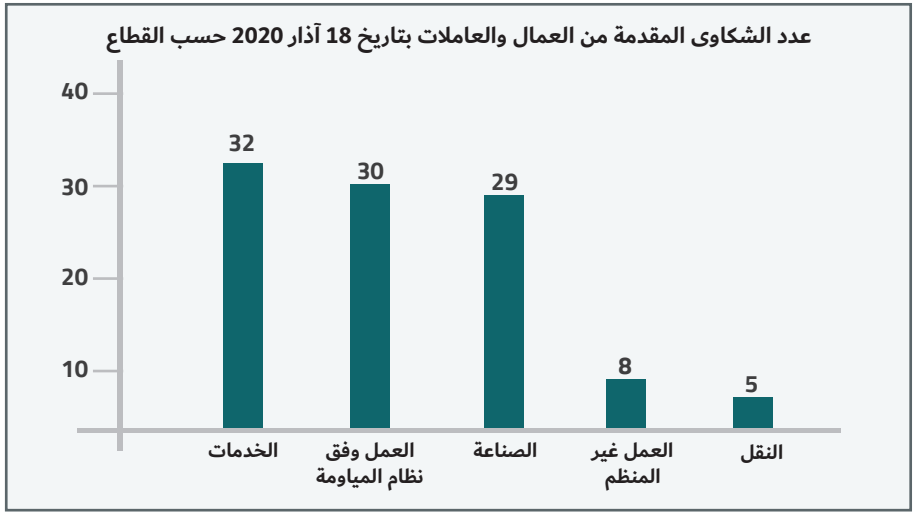

Photo by Muhammad Abu Ghosh/Xinhua

وتركزت الشكاوى الـ في قطاعات العمل التالية: قطاع الخدمات وبلغ فيه عدد الشكاوى 32 شكوى، والعمل وفق نظام المياومة المياومة في مجالات الإنشاءات والزراعة والأعمال الحرفية 30 شكوى، أما قطاع الصناعة فبلغ عدد الشكاوى فيه 29 شكوى، وكان هنالك 8 شكاوى في قطاع العمل غير المنظم، وأخيرا قطاع النقل بلغ مجموع الشكاوى فيه 5.

وشملت الشكاوى المقدمة على إجبار العمال على الإلتحاق بالدوام، أو إعطاء إجازات إجبارية من دون رواتب، أو إعطائهم إجازات سنوية، أما عمال المياومة فقد توقف أعمالهم بشكل نهائي حتى إنتهاء أزمة فيروس كورونا والإجراءات الحكومية المرتبطة فيه، فيما هدد بعض أصحاب العمل العمال بخصم 3 أيام عن كل يوم لا يحضر فيه العاملون إلى الشركة، فيما أنهت العديد من الشركات خدمات العاملين فيها.

وتركزت غالبية الشكاوى في العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء وجرش والظليل والمفرق وإربد، ودير علا، الأزرق .

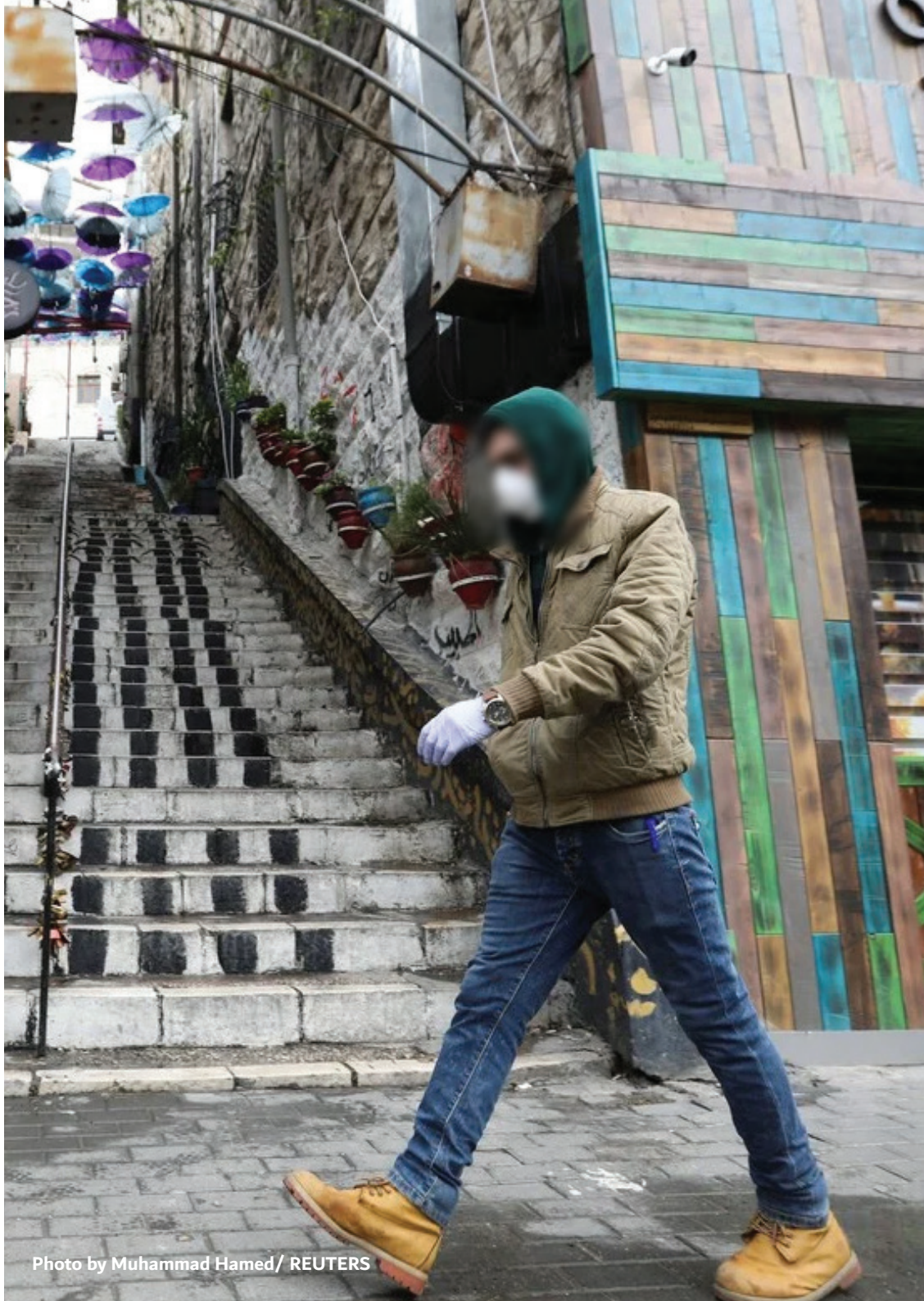

Photo by Muhammad Hamed/ REUTERS

قرار حظر تنقل الأشخاص
وتجوالهم في جميع مناطق المملكة.

قرر وزير الدفاع الأردني عمر الرزاز حظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة يوم السبت الموافق 21آذار 2020، مستثنيه منه قطاعات حيوية مثل الصناعات الدوائية والغذائية، وعملت على إصدار تصاريح لتنقل العاملين في القطاعات المستثناه، وعليه نجدد مطالباتنا بأن يقوم أصحاب العمل في الشركات والمصانع والمؤسسات التي استثنيت من قرار الحظر ولا توفر مواصلات لعمالها مثل شركات الأدوية والأغذية والمواد الصحية والمعقمات وغيرها تحمل المسؤولية المجتمعية وتوفير بدل مواصلات للعمال والعاملات مما يساعدهم على الإلتحاق بأعمالهم بكل سهولة ولا يحملهم أعباء كبيرة سيجنون آثرها بعد إنتهاء الأزمة.

كذلك نطالب بالعمل على تفعيل مفهوم التكافل الاجتماعي ليخدم الفئة الأكثر ضرراً من قرار العطلة الرسمية ابتداء ومن ثم قرار حظر التنقل والتجوال، الذي رتب على الفئات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، والعاملين بالمياومة أعباء كبيرة جدا حرمتهم من توفير المواد الأساسية لأسرهم في ظل القرارات الحكومية الأخيرة للحد من فيروس كورونا.

قرارات حكومية لمساعدة الفقراء والمتضررين

أعلنت الحكومة سلسلة من القرارات لتقديم إعانات للفقراء وعمال المياومة وكبار السن، لتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم بسبب الإجراءات الحكومية للحد من فيروس كورونا، إلا أن هذه الإجراءات سواء الصادرة عن مؤسسة الضمان الإجتماعي أو صندوق المعونة الوطنية تخلو من ذكر العمال المهاجرين واللاجئين، وحتى أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، أو الفلسطينيين الذي لا يملكون رقم وطني، وأبناء غزة، بالرغم من أن هذه الفئات حال عملها يجري تسجيلها في مظلة الضمان الاجتماعي ولهم رصيد كما لغيرهم من الأردنيين، إلى جانب ذلك إن هذه الفئة متضررة أيضا كما الأردنيين والضرر مضاعف لأنهم من الفئات المستضعفة أولا ويجري استغلالهم من حيث الأجور المتدنية وبيئة العمل غير اللائقة، إلى جانب وجود فئة منهم لا تعمل وفي صفوف البطالة لعدم إمتلاكها رقماً وطنياً، ونشير هنا أن عدد المؤمن عليهم الفعالين المشتركين بالضمان يبلغ مليون و (317) ألف مؤمن عليه، منهم غير أردنيين (163) ألف مشترك بنسبة (12.4%) من إجمالي المشتركين الفعالين.

ووفق التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2018، فإن ما يقارب الثلثين (66.2%) من مجمل العاملين المشمولين في مظلة الضمان الاجتماعي رواتبهم الشهرية تبلغ 500 دينار فما دون.

تحت الحظر: 3

رصد الانتهاكات التي تعرض لها عمال وعاملات في القطاع الخاص

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights